

**واقع التعليم في الأردن
ومستقبله**

واقع التعليم في الأردن ومستقبله

د. عمر الرزاز

تقديم

فالتينا قسيية*

قبل سنوات كنا نتغنى بمستوى التعليم لدينا، وكان خريجونا هم المفضلون في دول الإقليم، وكانت نتائج طلبتنا في الامتحان العالمي للرياضيات والعلوم هي الأفضل على المستوى العربي، قبل أن نصبح في ذيل القائمة. أما خلال الأعوام العشرة الأخيرة، فلا نظن أن موضوعاً أخذ مساحة من الجدل مثلما فعل موضوع التعليم؛ ليصبح بالتالي قضية رأي عام اشترك في الاجتهاد بشأنها جميع المعنيين من خبراء وعاملين في القطاع، من مدرسين وطلبة وأهالٍ.

وفي غياب منظور حقيقي لتطوير القطاع، جاءت الآراء متباينة، وأحياناً كثيرة متضادة، والكثير منها لا يخدم عملية تطوير القطاع،

* الرئيسة التنفيذية لمؤسسة عبد الحميد شومان - عمان.

بينما تركز جانب كبير من الجدل على «التوجيهي»، وكأن المشكلة كلها فيه، أو كأننا إن أصلحنا نظام التوجيهي فإننا نصلح النظام التعليمي بأكمله.

المشكلة الأخرى التي برزت، بوضوح، تمثلت في الخلط الكبير بين المناهج والكتاب، ففي كل مرة تحدثت فيها الوزارة عن تغيير المناهج، كانت تقوم بتغيير الكتب المدرسية فقط، إلا أن المناهج ظلت دون مستوى الطموح. لكن وبعد هذه السنوات الطويلة من الجدل الذي لم يهدأ حتى اليوم، يحق لنا التساؤل: هل عرفنا ما هو التعليم الذي نريده؟ لا ريب أن مثل هذا السؤال يوجه الآن إلى المسؤول الأول عن التعليم في بلدنا، الدكتور عمر الرزّاز، الذي لا تقتصه الخبرة ولا الرؤية، وبخبرته هذه، يتصدى الرزّاز لعملية تطوير التعليم، وهي خبرات مهمة، خصوصاً أننا نريد منه أن يتم توجيه التعليم نحو إكساب الطلبة مهارات تؤهلهم لأن يكونوا جاهزين لأعمال القرن الجديد ووظائفه، التي يختفي كثير منها ويظهر جديد باستمرار، وأن يتم ربط التعليم المدرسي والجامعي والمهني ضمن منظومة واحدة، وبرؤية حقيقية للمستقبل، بما يخدم جميع القطاعات. فالتعليم لم يعد مجرد محو لأمية القراءة والكتابة، بل هو عملية للتغلب على التحديات التي تمر بها المجتمعات. والتحدي الكبير أمامنا اليوم، يتمثل في وجود أكثر

من ٥٠ ألف خريج جامعي سنوياً، ولدينا عدد مماثل أو يزيد ممن يتركون التعليم عند «التوجيهي» أو قبله، بينما تقول الأرقام الرسمية إن البطالة تتجاوز حاجز الـ ١٨٪، وهذا الأمر يمثل تحدياً حقيقياً للمخططين، ولقدرتهم على توجيه التعليم نحو مجتمع المعرفة؛ لخلق فرص اقتصادية جديدة، وهو أمر، بلا شك، يتطلب إدخال مهارات الإبداع والابتكار في التعليم.

اليوم، نحن في ضيافة الوزير الرزاز، لكي نشرب من رأس النبع، ولنطرح عليه الأسئلة المهمة التي نريد لها إجابات محددة. ونريد منه أن يطلعنا على خريطة الطريق التي وضعتها وزارته للخروج من الوضع الذي هبط إليه التعليم في بلدنا. لكن قبل ذلك، لا بد من التوقف في محطات عديدة من تجربة التعليم في الأردن. فمن أجل التخطيط للخروج من عنق الزجاجة، لا بد من التأشير على ملامح القوة في التجربة المحلية، وأيضاً على مكن الخلل الذي أدى إلى التراجع. نريد أن نعرف عن التخطيط الوزاري للمناهج وتطويرها، والبرامج التعليمية، وتطوير قدرات المعلم وتأهيله، وعن الأنشطة المنهجية واللامنهجية، وتوجهات الوزارة نحو تكريس النظريات الحديثة في التعليم، وخصوصاً ما يتعلق منها ببناء قدرات التفكير العلمي والناقد، وتطوير الملكات الإبداعية والابتكارية للطلبة لكي نضمن أخذهم الفرصة الكاملة للتقدم.

أسئلة كثيرة يمكن طرحها في هذا المجال. فالاقتصاديون، مثلاً، يتساءلون: هل مناهجنا القائمة اليوم قادرة على تخريج طلبة جاهزين لسوق العمل؟ ما هي خطة الوزارة لتطوير التعليم؟ هل سيتم إقرار مناهج تمي المهارات الضرورية للقرن الجديد؟ وماذا عن المعلمين؟ وما هي المهارات الجديدة المطلوب تدريبهم عليها؟ وهل ستبقى البيئة المدرسية على حالها أم أن هناك خططاً لتحويلها إلى بيئة تسهم في الإبداع والابتكار؟ وهل سيتم ربط التعليم المدرسي والجامعي والتقني والمهني باستراتيجية التشغيل؟ والأهم متى سوف تتحقق المساواة في التعليم الشامل والنوعي لجميع الطلبة أينما كانوا؟

واقع التعليم في الأردن ومستقبله

د. عمر الرزاز*

بداية، أود التأكيد أن ما تعوّل عليه وزارة التربية والتعليم، في خططها الجديدة، هو الطاقات التي تميل إلى المشاركة والمساءلة والمحاسبة؛ ولذا أنا متفائل بمستقبل التربية والتعليم بالفعل؛ لأن هذا الشأن لا يخص الوزارة فحسب، بل شأن كل بيت أردني، وشأن المجتمع كله.

دائمًا، عندما أبدأ في هذا الحديث، أحترار من أين أبدأ، وكيف يمكننا أن نضع إطارًا حول موضوع شائك وواسع ومتشعب بهذا الحجم، وربما أبدأ من سؤال: ما التعليم الذي نريد؟ وكيف نجيب بطريقة ممنهجة عن هذا السؤال؟

- ألقى هذه المحاضرة بتاريخ ١٢/٩/٢٠١٧.

* وزير التربية والتعليم.

نبدأ، أولاً، بتشخيص التجربة الماضية وتشخيص الواقع الحالي، ولنسمح لأنفسنا أن نحلم حول المستقبل، بتكوين رؤية عنه إن امتلكننا الإرادة والأدوات. وثمة دول كثيرة كانت متأخرة عنا حققت هذه الرؤية، ولذلك نحن قادرون على تحقيقها أيضاً، اعتماداً على أن العنصر البشري ما يزال هو الأقوى لدينا، وبالتالي ينبغي استخدامه على نحو كفؤ لنحقق ما نريد.

سأتحدث عن تقييم سريع جداً عن الماضي، وأعني أين نجحنا وأين أخفقنا، وإذا أردنا التقدم إلى الأمام، فما المبادئ التي من الواجب أن تقود عملية وضعنا للأولويات. وفي ضوء هذه الأولويات، يأتي السؤال الثاني: ما هي المدخلات التي يمكن بها تحسين منظومة التربية والتعليم ومخرجاتها؟ وأنتهي بحلم الرؤية التي يمكن التوافق أو الاختلاف حولها.

في سؤال (أين نجحنا؟) لن أطيل في هذا الموضوع؛ لأنه كانت لدينا قامات في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، في مواقع قيادية، وأنجزت ثورة بيضاء في التعليم والصحة، وعلينا أن لا نغمطها حقها. ففي أوائل الستينات كان الأردن في ذيل قائمة التعليم، وفي سيادة الأمية بالنسبة للبلدان العربية، وكنا نسبق اليمن فقط، لكن في العام ١٩٦٤ صدر قانون التربية والتعليم الجديد،

الذي أقرّ بحق بناء مدرسة لكل تجمع سكاني فيه ١٠ طلاب، وكان الأردن، بهذا القرار، سابقاً. وكان جلالة الملك الحسين- رحمه الله - قد استقبل فريقاً من البنك الدولي في العامين ١٩٥٧ و١٩٥٨، بعد أن درس هذا الفريق واقع الاقتصاد الأردني، وقدم له تقريراً غير مطمئن عن واقع الأردن، وبأنه «ليست هناك أي مقومات اقتصادية»، فأجابهم جلالته بأن «لدينا الموارد البشرية وسنقوم باستثمارها».

في رسم بياني لتلك الفترة، وبإحداث سيني يشمل دخل الدول وتطوره، وإحداث صادي يمثل مستوى الأمية والصحة، كان هناك ارتقاء شبه عامودي للأردن. لكن ما حدث في الستينات والسبعينات والثمانينات أدى إلى نقلة كبيرة في التعليم، وعالجنا، بشكل جذري، موضوع الكم، وتفوقنا على الكثير من الدول العربية في مستوى القضاء على الأمية، فأصبحنا في المركز الثاني يسبقنا لبنان فقط. أي أننا انتقلنا بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٣ من أسفل القائمة إلى أعلاها، وعلينا أن نصر على عدم التراجع في ما حققناه من إنجازات.

أما في سؤال (أين أخفقنا؟)، فالحديث يطول؛ إذ كان هناك إخفاق، مثلاً، في التركيز على تأهيل المعلمين، والانتقال من

معاهد المعلمين إلى متطلب البكالوريوس لهم، ولعل الذي أنتج هذه المشكلة ازدياد الطلب على المعلمين، بعد توسيع المدارس، ولم تعد معاهد المعلمين قادرة على تغطية هذا الطلب، وبذا انتقلنا إلى متطلب البكالوريوس على أهميته، وتمت التضحية بتأهيل المعلم بما فيه الكفاية، قبل دخوله مجال التدريس. ولهذا عانينا ونعاني من نقص خبرات المعلمين وتأهيلهم، كما أن الوضع المادي للمعلم تراجع إلى درجة مست كرامته ومقامه ومهنته.

ومن أوجه الضعف، أيضاً، تراجع الاستشار الرأسمالي في قطاع التربية والتعليم، ففي موازنة العام ١٩٩٠، وصل الرقم إلى ١٥٪ من الناتج المحلي، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي في الأعوام الأخيرة! وفي التسعينات كانت قدرتنا قاصرة عن بناء مدارس مؤهلة جديدة تواكب النمو الطبيعي والهجرات المتتالية التي تعرضنا لها، أي كانت لدينا مشكلة حقيقية في البنية التحتية والبيئة المدرسية.

أما بالنسبة للمناهج، فكانت على مستوى متقدم، في الستينات والسبعينات والثمانينات، لكن أي مؤسسة لا تستطيع التجديد والتحديث ولا تعمل على إعادة بناء ذاتها باستمرار، وخصوصاً في مجال المناهج، آيلة إلى العطب والتأخر. ثم إننا أخفقنا في مجال

التعليم العالي مثلاً، بتحويل الكليات إلى جامعات. أي أننا أخفقتنا في عدة مجالات، وكانت لها نتائج سلبية في مخرجات ومواءمة مخرجات التعليم والتعليم العالي مع الجوانب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية.

ونصل إلى سؤال (أين نتجه وما هي البوصلة التي تحكم توجهنا؟)، وهنا نقول بأننا لا نبدأ من الصفر لحسن الحظ، ففي العام ٢٠١٦ أنجزت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتطلبت جهداً كبيراً، وشكلت إطاراً عاماً لهذا التوجه نحتكم إليه ونطوره ونعدّل فيه خلال تقدمنا.

تطبيق هذه الاستراتيجية في رأيي يتطلب ثلاثة مبادئ أساسية تقود توجهنا المستقبلي، وثلاثة مداخل لنهضة التعليم على المدى المتوسط والطويل، وثلاثة مداخل لنهضة التعليم تؤدي نتائجها على المدى القصير.

أما الثلاثة مبادئ فنستقيها مما يحدث على مستوى العالم، وما يحدث على مستوى المنطقة، وما يحدث في الأردن.

المبدأ الأول: يتصل بمهارات القرن الواحد والعشرين، فهناك حالة ذهول في العالم، تحولت إلى سباق محموم، بسبب ما يسمى بـ«الثورة الصناعية الرابعة»، ونحن لم ندرك حجم التغير الذي

حققت هذه الثورة على مستوى العالم، إلا قبل نحو ستين فقط. كانت الثورة الصناعية الأولى قائمة على الآلة البخارية وما تبعها من تغير في الصناعة، والثورة الثانية اعتمدت على الكهرباء، والثالثة على تكنولوجيا المعلومات، أما الرابعة فتجاوزت كل ذلك، لتربط كل تلك الأمور بمستوى متسارع من الإبداع الذي لم يتعوده العالم.

كانت المدرسة في أيام بسمارك، في القرنين التاسع عشر والعشرين، تهيئ الطلبة لدخول سوق العمل، في اقتصاد ينتمي إلى هذه الثورات الصناعية الثلاث الأولى، فكانت تأخذ الحرفيين، مهما كان مجال عملهم، ليعملوا في خطوط الإنتاج، بحسب متطلبات نمط الإنتاج الرأسمالي. أما الجديد في الثورة الصناعية الرابعة، فهو أنه يعكس هذه المعادلة بشكل كامل، فخطوط الإنتاج، الآن، لا تتطلب موارد بشرية، بل روبوتات. وهناك ما يسمى الـ 3D Printing، وهو عبارة عن شخص واحد يصمم ويبتكر ويتحكم في كل هذه العملية، أي أننا نحتاج إلى أشخاص مبدعين قادرين على التصميم والابتكار. وهذا الأمر أصبح المصدر الرئيسي لثروات العالم الآن، وغدت مهارات القرن الواحد والعشرين ضرورة لكل دولة تريد أن تكون لها مكانة ما، وإلا فإننا ستتخلف عن الركب ولن نتمكن من اللحاق به.

في الوقت نفسه، وهنا المفارقة والفرصة، أن اللحاق بالركب أصبح ممكناً لدولة مثل الأردن؛ لأن ذلك لا يعتمد على الموارد الطبيعية واقتصاديات الحجم والسوق المحلي، بل هناك تغيرات في هيكل الاقتصاد العالمي يسمح لدولة مثل سنغافورة وأستونيا وغيرهما من الدول الصغيرة ذات المستوى العالي من الموارد البشرية والتعليم، باللحاق بالركب. وعلينا أن نستفيد من هذه الفرصة.

وعليه، لا بد، إذن، من تشجيع المبادرة والابتكار والإبداع، والعمل بروح الفريق، والحوار وفتح المجال للتفكير النقدي، والسماح بإبداء الرأي، والقبول بالرأي الآخر، ضمن برامج متكاملة تشجع التفكير التجريبي والتطبيقي.

المبدأ الثاني يتصل بقضايا الانتماء والهوية، وهو جزء لا يتجزأ من مهمة التربية والتعليم. بالنسبة للانتماء المكاني، فلو لم نزرع طرقاً تشجع الطالب على الانتماء لمدرسته وضرورة المحافظة عليها، فهو لن يشعر مستقبلاً بأي انتماء لأي فضاء أو حيز عام. ليست المشكلة أن ينتمي الطالب إلى عرق أو طائفة، لكن لا بد أن تكون هناك هوية وطنية جامعة، وهو تحدٍ تواجهه دولنا العربية كلها، وعلينا أن نتخطاه.

المبدأ الثالث يتصل بالتعليم ودوره في التجسير الطبقي، أي إمكانية أن يبدأ الطالب فقيراً، ثم ينتهي في الطبقة الوسطى أو حتى الثرية، وأن يشارك في التنمية الاقتصادية والسياسية؟ الواقع كان ذلك متوفراً في الأربعينات والخمسينات، وكان التعليم يمثل مدخلاً للارتقاء الاجتماعي (social mobility) فهل ما زال هذا المدخل متاحاً؟ الإجابة، ليست بالقدر الذي كان عليه سابقاً ولا بالقدر الذي نسعى إليه، ولا بد أن يكون التعليم مدخلاً أساسياً للعدالة وتكافؤ الفرص.

أما مدخل تطوير التعليم والوصول إلى نهضة شاملة، فالعملية تتطلب جهوداً حثيثة ونفساً طويلاً على المدى المتوسط والطويل. ولكن هذا لا يعني أننا غير قادرين على إحداث نقلات نوعية على المدى القصير.

أما المداخل للتطوير على المدى المتوسط والطويل، وعندما نتحدث عن تطوير التربية والتعليم، علينا أن نتحدث عن المدخل الأول وهو المعلم، من حيث الدعم والتأهيل، هناك تأهيل قبل الخدمة وخلال الخدمة. في ما يتعلق بما قبل الخدمة، فأكاديمية الملكة رانيا تخرج حوالي ٢٠٠ معلم ومعلمة مؤهلين جيداً ومدرسين على التفكير النقدي، وعلى التفاعل مع الطلبة كميسرين

وليس ملقنين. ولكننا بحاجة إلى ثلاثة آلاف معلم ومعلمة سنويًا. كذلك نحن بحاجة إلى إعادة مهنة التعليم وإعادة الهيئة والمسار الوظيفي لهذه المهنة، وهذا- للأسف- ما نفتقده حتى الآن، على الرغم من أن هذه هي السبيل الوحيدة لتمييز هذا المعلم حسب جهده. فالعالم يتجدد، والمعلم كذلك بحاجة إلى تجديد رخصته بالتدريب، لكي يجتاز مراحل مختلفة، وبعدها له الاختيار: إما التخصص كمعلم أو قيادي كمدير مدرسة أو مشرف تربوي. وستقوم بصياغة مسودة نظام مسار وظيفي للمعلم قبل نهاية العام ٢٠١٧، وسيكون المسار حصيلة حوار وطني شامل، وبشكل أساسي بالتعاون مع نقابة المعلمين.

أما المدخل الثاني الذي سيؤتي نتائج على المدى المتوسط فهو المنهاج، ولا أعني الكتاب المدرسي، بل يعني مجمل مدخلات العملية التعليمية. ولدينا الآن مركز وطني لتطوير المناهج.

المدخل الثالث للتطوير، وربما يكون هو الأهم، يتمثل باعتنائنا بالسنوات الخمس الأولى من حياة الطفل؛ إذ أصبح يقينًا بأن هذه السنوات هي الأهم في تكوّن العقل والإدراك. وللأسف، نحن نجد الآن أن نسبة الالتحاق برياض الأطفال متدنية للغاية، لا تتجاوز ٦٠٪ لمستوى KG1، و ١٣٪ لمستوى KG2. إن الإخفاق

في العدالة الاجتماعية يبدأ من هنا؛ لأن الطفل الذي يبدأ من الصف الأول سيجد أن الأطفال من رياض الأطفال يتفوقون عليه، ويعيدونه إلى الوراء عشر درجات خلفهم، ولذا لا بد أن يبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية من هذه المرحلة.

وهناك ثلاثة مداخل للتغيير تؤدي نتائج على المدى القصير، ونحن بحاجة ماسة لتحقيقها؛ لأننا لا نمتلك ترف الانتظار كثيراً، فالعالم متغير ومتطور بصورة متسارعة:

أولها؛ الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات في التعليم؛ إذ يتحدث المختصون عن ثورة ضمن ثورة قامت في السنوات الثلاث الأخيرة، وهي ما يسمى بالتعلم المتناسب Adaptive Learning. فلأول مرة في التاريخ، نستطيع الآن أن نتعامل مع أي طالب في الصف بوتيرة مختلفة عن الطالب الآخر، وأن نكيف حالته الخاصة بما يناسب وضعه التعليمي. وهي ثورة على مستوى العالم، ونحن الآن في طريقنا لافتتاح ٢٧٠٠ مدرسة مربوطة بشبكة الربط الإلكتروني. أي أنه أصبحت لدينا القدرة، حالياً، على البث من معلم متميز واحد إلى ٢٧٠٠ مدرسة. وبذا نستطيع من رأب الفجوة الهائلة، إلى حد كبير، في مستوى تأهيل المعلمين وتدريبهم، وستوفر لنا التكنولوجيا مدخلاً مهماً علينا أن نستغله ونستفيد منه.

المدخل الثاني يتمثل بالنشاط اللاصفي، والسؤال: لم لا نستغل العطلة الصيفية في تنظيم مخيمات ونواد، بل حتى في فترة ما بعد الظهر أثناء الدراسة؛ لتعليم المهارات الحياتية ومهارات القرن الواحد والعشرين، من خلال اللعب والعمل ضمن الفريق الواحد والتطوع.

لقد قمنا بتجربة ذلك، خلال العطلة الصيفية الماضية، ومن خلال إقامة مخيم «بصمة»، لـ ٢٥ ألف طالب وطالبة من كل ألوية الأردن. وتحرينا من مسمى المخيم الإجابة عن سؤال: «ما هي البصمة التي ستتركها على أرض الوطن هذا الصيف؟»، ونفخر بهذا الإنجاز الذي اشترك فيه العديد من مؤسسات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص إضافة إلى مؤسسات حكومية ووطنية، وحققتنا من خلاله الكثير، وخصوصاً تأصيل فكرة الانتماء والهوية. وأعاود التأكيد أن النشاط اللاصفي مكمل للنشاط الصفي.

المدخل الثالث يتمثل بالامتحان، وللأسف ليس لدينا الآن إلا امتحان «التوجيهي»، والذي تحول من وسيلة لقياس أداء الطالب إلى أداة تفرز رعباً، وتصم غالبية الجيل بـ«الفشل»! هذا ما يحدث عندما يفشل آلاف الطلبة بهذا الامتحان ويعجزون عن نيل هذه الشهادة! ولا ننتبه ونحن نفعل ذلك، أننا نضر كثيراً بالجوانب

النفسية والاجتماعية والاقتصادية للطالب والمجتمع، معاً، وعلى نحو كارثي. وعليه يتمثل توجهنا الجديد إلى «التوجيهي» بإعادة النظر بالحسبة والمضمون، والابتعاد عن الحفظ، وقياس القدرات العليا والمهارات العليا في التفكير، من خلال أتمتة الامتحان، وتطوير مضمونه.

علينا، إذن، اكتشاف ميول الطلبة من خلال شهادة الثانوية العامة، عبر توثيق جوانب التميز في الميول والمواهب، مثل: الرياضة والموسيقى والفن والتطوع في خدمة المجتمع. ونسعى إلى أن نبدأ بامتحان اختبار المهارات في الصفين الثالث والتاسع الابتدائي؛ لنكتشف من خلاله، مثلاً، صعوبات التعلم عند طالب معين أو قصور مدرسة ما، فلا يصح أن نتغاضى عن ذلك إلى أن يصل الطالب إلى مرحلة التوجيهي ثم نكتشف عندها أنه لا يجيد القراءة والكتابة! وفي التاسع الابتدائي، لا بد من تشجيع الطالب على اكتشاف ذاته ومهاراته ليبدأ بعدها بالتركيز والتخصص.

أما البيئة المدرسية فهي عامل مهم في هذه المداخل كلها، وأتكلم هنا عن المباني والاكظاظ ودرجة الحرارة والتغذية والعنف. ولن تتمكن من تهيئة بيئة مدرسية مناسبة من دون شراكة حقيقية مع الجميع، ومنهم القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ إذ إن هناك فجوة

كبيرة في الكم والنوع لا تستطيع ميزانية الوزارة تغطيتها، فنحن بحاجة إلى ٦٠ مدرسة سنويًا لا تستطيع الموازنة توفير غير ٢٠ منها فقط.

في النهاية تصب المحاور كافة أعلاه في نهضة شاملة للتربية والتعليم، وقد يأتي يوم نعيد النظر في مفهوم مسمى الوزارة نفسه، وأنا أدعو أن يكون المسمى «وزارة التنشئة والتعلم» بدلاً من وزارة التربية والتعليم؛ لأن التنشئة تشمل القيم والأخلاق، إضافة إلى المهارات العديدة التي يمكن أن نقدمها أيضًا. في التعليم هناك المفاهيم فقط، أما في التعلم فنركز على حقيقة تعلم الطالب، وكيف يتعلم، ويومًا ما، قد نستبدل مسمى «مدير المدرسة» بقائد المدرسة، وأن يكون المعلم قائد فريق وميسرًا للصف بأكمله وليس للمقاعد المتقدمة في الصف فقط.

صحيح أن الطريق طويل، لكنني أزداد تفاؤلاً بمستوى الاشتباك الإيجابي بين كل فئات المجتمع للوصول إلى ما نطمح إليه.

أسئلة الحضور

س: هل هناك خطط في الوزارة لتعليم الطلاب SENSE OF DIRECTION، أي أن يعرف الطالب هل هذا الاتجاه مناسب له أم لا، بالإضافة إلى المواد التي يتعلمها؟

س: أرى أن الفرق بين معهد المعلمين والانتقال إلى مرحلة البكالوريوس، هو فرق في البنية الأكاديمية، فهل سنرى قريباً أن جامعاتنا تخرج، مثلاً، أستاذ فيزياء يجيد الإدارة الصفية النفسية داخل الصف؟ والأمر ينطبق على جميع التخصصات الأخرى.

س: هل سيكون لامتحان التاسع علاقة بالكتاب المدرسي؟ أعني أن الطالب الذي تمرد على المنهاج المكتوب وبحث عن المعارف، وامتلك المهارات اللازمة، هل سيكون ضحية لخيار الوزارة بما وجد في الكتاب، فيتحول الأمر من نقل معضلة «التوجيهي» إلى الصف التاسع.

س: لماذا يتم حصر زمن التدريس بـ ١٢ سنة فقط؟ وهل لديك خطة مستدامة لما بعد انتهاء فترة وزارتك؟

س: هل هناك أدوات لقياس المخرجات التعليمية الخاصة للطلبة؟ وما دور الوزارة والمدرسة في الأخذ بهذه المعطيات والمخرجات التعليمية؛ لتطوير التعليم، سواء في المدى القريب أم البعيد؟

س: قلت إنك سعيد بفكرة أن المجتمع المحلي سيحاسبك على النتائج، وهذه عبارة نسمعها للمرة الأولى من وزير. وأظن أن لغة الأرقام هي اللغة المحورية الأساسية التي نحاسب من خلالها، فبعد ٤ سنوات من حقيبتك الوزارية، علينا أن نحاسبك من خلال هذه الأرقام، على غرار الرقم الذي ذكرته عن وجود ٢٧٠٠ مدرسة مرتبطة بنظام الـ «البرودباند»، أي أننا نتمنى أن تكون هناك أرقام محددة لنحاسبك عليها.

س: في الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك، تحدث عن أن تطوير الإصلاح الشامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير العملية التربوية، فهل أخذت وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم على عاتقها المرتكزات التي ذكرها جلالته في تقييم دورنا، وتطوير ذلك في مناهجنا أو في وزاراتنا، من خلال الكوادر البشرية الموجودة؟

سؤال موجه من مجموعة تربية خاصة لذوي صعوبات التعلم:
نحن ندمج أطفالاً من الذين يعانون صعوبات تعلم، في المدارس؛
في حين نجد أن بعض الأطفال الطبيعيين غير قادرين على القراءة
والكتابة، على الرغم من أنهم تعدوا تسع سنوات دراسية! بينما
الأطفال الذين نعمل معهم يتقنون القراءة والكتابة ومخارج
الحروف. ولذا نطالب بإعادة تعييننا في الوزارة. أنتم أوجدتم هذا
التخصص في الكليات والجامعات، لكن لا تعيين لنا في وزارة
التربية.

س: ما دامت وزارة التربية والتعليم تعاني كل هذا العبء،
فأظننا نحتاج إلى عقد مؤتمر كبير لموضوع التربية والتعليم يشارك
فيه الجميع. أما بالنسبة للرؤية التي تحدثت عنها، أود أن أسأل هل
هناك خطة زمنية محددة لتحقيقها؟ وأيضاً، بما أننا نعيش أزمة ثقافة
عامة وافتقار في المدارس والصفوف، كيف يمكن حل كل ذلك
على أرض الواقع؟

س: ما خطط الوزارة لإعداد قادة المدارس ليكونوا تربويين
وليس فقط إداريين لغايات التطوير وليس المساءلة فقط؛ لينهضوا
بدورهم في عملية التقويم؟

س: هل هناك خطط لحل معضلة ظاهرة الطلاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس وينتشرون في الشوارع؟

س: من المهم جداً تحويل المعلم من مجال التلقين إلى مجال التعليم عبر التدريب، وفتح مجال الإبداع والابتكار المؤسسي داخل المؤسسة التعليمية، بحيث يشمل الطالب والمعلم، ولتكون آلية الحوار بينهما مبنية على الابتكار والإبداع. وأن نعمل في مجال القيادة، على إعداد جيل القادة عبر تدريب جيل المستقبل. أما في مجال سوق العمل وتحدياته فأتمنى إعداد دراسة عن حاجات سوق العمل في مجال الإبداع والابتكار المؤسسي، وفي مجال زيادة الأعمال بطرق مبتكرة، وأعتقد أن هذا سيساهم في حل كثير من المشكلات في مجال البطالة.

س: تطرقت إلى التركيز على نطاق القوة عند الطلاب، فهل سيكون هناك تنسيق بينكم وبين وزارة التعليم العالي في هذا المجال؟ وهل ستكون هناك برنامج للتخصصات؟

س: في المرحلة الأساسية للتعليم، نجد أن المواد الدراسية ضخمة، وتضاف إليها مواد أخرى. والطلاب يغادرون مدارسهم الساعة الثالثة عصرًا، ويقضون بقية الوقت في الدراسة، فليتنا نغير النظام التعليمي أيضًا ونجعله محببًا للطلاب.

س: بتاريخ ١١/٤/٢٠١٧ تابعت تقريراً على قناة الجزيرة الاقتصادية يقول إن استثمار القطاع الخاص الأردني في مجال التعليم عموماً، يبلغ ٣ مليارات دولار. لكنني لم أتمكن من معرفة الأرقام التي تخص القطاع الخاص، مقارنة بميزانية الوزارة، وفي رأيي أن حجم هذا الاستثمار كبير، فهل تعمل الوزارة على مدخلات ومخرجات المدارس الخاصة، طالما أن مجال الاستثمار فيها عال جداً.

س: بالتركيز على المعلم، هل هناك برنامج لتقييم المعلمين مثل تقييم الطلاب؟

س: نرى في الدول الغربية أن عقاب الطالب يتم بتهديده بعدم الذهاب إلى المدرسة، وهو عكس ما يحدث عندنا، هل نصل إلى مرحلة أن يعشق الطالب المدرسة؟ وهل يمكن تلبية الاحتياجات الخمسة للإنسان: العقل، الروح، الجسد، النفس، والعاطفة؟ وأن يبدأ العمل على الطالب من مرحلة الطفولة، ببناء الشخصية القيادية عبر التطوير.

س: أود طرح ملف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس؛ لأن هذا الموضوع مهمش، فما آلية عملنا لتفعيل إدماجهم في المدارس، وتفعيل دور معلم التربية الخاصة، سواء أكان مستشاراً أم معلماً تعاونياً أم أخصائياً؟

س: ينبغي أن لا تكون المدارس شماعة لتعليق الفشل، ألا تتحمل وزارة العمل قسطاً من المسؤولية، أيضاً، وهي المسؤولة عن سوق العمل؟

س: أين يتجه التعليم الصناعي؟ هناك، كما تعلم، مشكلات كبيرة في هذا الخصوص في ظل وجود مسارين: مسار السوق ومسار الجامعة.

س: ما تقييمك لفكرة النجاح التلقائي في الصفوف الأساسية؛ الأول والثاني والثالث، ولم لا نتبنى نظاماً جاهزاً مثل نظام «آي بي»؟

أجوبة الدكتور عمر الرزاز

يحق لنا أن نحلم، لكن لنكن واقعيين أيضاً، فمثلاً في مؤشرات أداء الطالب عند أي امتحان شامل نجريه على مستوى المملكة، يكون هناك سؤال: هل تعرف لماذا تدرس الفيزياء؟ هل تعرف لماذا تدرس التفاضل والتكامل في الرياضيات؟ وغالبية الطلاب يجيبون بـ«لا»! أما في دول أخرى فيدع الطالب في إجابته عن هذا السؤال. نحن لم نصل، إذن، إلى مرحلة التعليم التطبيقي، من خلال التعلم والتفاعل والتطبيق. علينا أن نبدأ من مكان ما، وأنا أقترح البدء من الصف التاسع ليكون مفترق طرق، ومن خلاله يمكن جعل التعليم تطبيقياً في كل المناهج.

أتمنى أن نصل في الأردن إلى مرحلة المساءلة بعد قياس أداء أي استراتيجية معينة ونتائجها، ونحن نرحب بالأفكار الجديدة، بعد مأسسة عملية التفكير والتوافق على العناوين وعلى برنامج العمل. أمل أن تتمكن من ذلك، من خلال استراتيجية وطنية موحدة

تجمع مدخلات وبرامج سنوية لكل وزارة، سواء كانت سهلة القياس مثل عدد المعلمين، مثلاً، أو صعبة، لكن من الضروري أن نبدأ بقياسها مثل النتائج المتوخاة، ومستوى العنف، وهل هناك توجه لصياغة ميثاق بين المعلمين وأولياء الأمور والطلبة عن هذه المواضيع.

وأما عن الورقة النقاشية لجلالة الملك، فأنا أرى أن الأوراق النقاشية الأربع الأخيرة، تركز على المواطنة الفاعلة، والأخيرة منها تتحدث عن المهارات التي ذكرناها، وسنعمل من خلال الاستراتيجية والبرنامج التنفيذي بكل محاوره، على تشجيع التفكير النقدي، والعمل بروح الفريق، والانتماء وما إلى ذلك، لكي يصبح الأردن منارة على مستوى الوطن العربي والعالم في هذا المجال.

أؤكد، أيضاً، أننا بحاجة إلى مؤتمر وطني جامع وحوار وطني حقيقي، والكل معني بمخرجاته، وأن يكون هناك إلزام معين للوزارات المتتالية بها.

بالنسبة إلى موضوع الاكتظاظ، سأربطه بموضوع مدارس القطاع الخاص، والقدرة على التنسيق، إن مشكلة الاكتظاظ كبيرة، وحاولنا علاجها بنظام الفترتين، وحل مشكلة اللاجئين، أيضاً،

وفوجئنا هذه السنة بهجرة عكسية كبيرة من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية، بسبب الوضع الاقتصادي. أرى أن الحل الوحيد هو بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسة الضمان الاجتماعي؛ لتمويل بناء مدارس تؤجر لوزارة التربية والتعليم؛ لحل المشكلة على نحو سريع، وبرقابة تركز على المخرجات في الوقت نفسه.

وهناك مشكلة حقيقية في موضوع ترسيب الطلاب والإكاملات، فنحن، بهذه الوسيلة، ندفع بالطالب إلى الشارع ومشاكله. والمطلوب العمل على تشجيعه لإكمال دراسته عن طريق دروس تقوية تقدمها الوزارة، من خلال المدارس بعد الظهر وفي العطلة الصيفية. وقد استفدنا كثيراً من برامج الأمم المتحدة في هذا المجال لأطفال اللاجئين السوريين؛ لمساعدتهم على استدراك التعليم واللحاق بالركب، ونحن الآن بصدد توسيع هذه البرامج لتشمل الأردنيين أيضاً.

بالنسبة لدور المعلم وتوسيعه، فعندما يكون لدينا معلم مبدع في نشاطات أخرى معينة، مثل الشطرنج مثلاً، ومن خلال تشجيعه، أيضاً، على الإسهام في نواد نقيمتها وبمردود مادي، فإننا هنا نغير طبيعة العلاقة بين المدرس والطالب، وهذا ما نريده.

بالنسبة إلى سوق العمل، تعلمنا الثورة الصناعية الرابعة أن المهنة قد تزول كلياً، وأن التحدي المائل هو أن نعلم الطالب كيف يتعلم لوحده، وبعد ذلك نزوده بهذه القدرات. هناك أيضاً مشكلة في المجال الصناعي والمهني، فبمعزل عن متطلبات القطاع الخاص يجب تأهيل قطاع من الطلبة لهذه المتطلبات، وهو ما يتطلب شراكة أكبر مع القطاع الخاص بخصوص شهادة الثانوية.

هناك تنسيق كبير بيننا وبين وزارة التعليم العالي، والأخيرة تعمل، حالياً، على إعادة النظر في «القبول الموحد»، وذلك بأن تؤخذ علامة التوجيهي كمؤشر لا يتجاوز نسبة معينة من نسب أخرى، كأن يتم التركيز على علامة الطالب في حقولهم، مثل اللغات مثلاً.

بالنسبة إلى محبة الطالب لمدرسته وعلاقتها بضغط الواجبات المدرسية، علينا أن نعمل على أن يحب الطالب مدرسته من خلال تغييرات في المدرسة، وتعزيز العلاقة مع الطالب، وأما تقييم المعلم فهو جزء من المسار الوظيفي.

وفي موضوع ذوي الإعاقة، أرى أنه في غاية الأهمية، فنحن، الآن، نهدف إلى بناء مدرسة للصم، وأخرى للمكفوفين، وهكذا. لكن واجبنا أن ندمجهم مع طلابنا، ولن يفيدهم فصلهم عن

أقرانهم. لكن هذا الأمر يتطلب منا جهدًا كبيرًا، خصوصًا على المعلمين، وسنبدأ بثلاث مدارس داخلة في الوسط والشمال والجنوب لذوي الإعاقة، على أن يتم التوسع بعد ذلك والاستفادة من خبرات مراكز التربية الخاصة.

